

# كسر القوالب Breaking the mold

## #كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: العراق

كلمات مفتاحية: مجتمع مدني ما بعد الاحتلال، حقوق سياسية، حريات، انتخابات

### المجتمع المدني العراقي وتعديل قانون الانتخابات

| عبد العظيم جبر حافظ |

#### المنهجية

يعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة، مع استخدام البحث الميداني من خلال الإستمارة العشوائية التي وُزعت على ٢٠٠ شخص، وتمحورت أسئلتها حول إسهامات منظمات المجتمع المدني العراقي في الضغط على مجلس النواب العراقي لتعديل قانون الانتخابات، ومدى نجاح قانون الانتخابات الحالي بتمثيل عادل للشعب العراقي.

#### أولاً: خلفية القضية المُختارة أو الإشكالية

شهد العراق في العام ٢٠١١ وما تلاه حركة احتجاجات واسعة للمطالبة بالإصلاح السياسي وتعديل قانون الانتخابات، ونظم المجتمع المدني تظاهرات ومسيرات وعقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل وقابل مسؤولين حكوميين ومفوضين من المفوضية العليا للانتخابات<sup>١</sup> (أدور، ٢٠١٨)، حيث أعدت دراسة نقدية للقانون بحضور متخصصين بالشأن الانتخابي والسياسي. ويمكن تلخيص خلفية المشكلة بالآتي:

- مرّ قانون الانتخابات بسلسلة من التعديلات، لكنها حقيقة لم تساهم في تحقيق تمثيل نسبي فعلي للشعب العراقي.
- في انتخابات العام ٢٠٠٥، تمّ تبني نظام القائمة المغلقة والدائرة الواحدة للانتخاب ٢٧٥ نائباً، أي نائب لكل ١٠٠ ألف نسمة بسبب عدم وجود إحصاء سكاني، فضلاً عن تحديد نسبة ٢٥٪ (كوتا) للنساء وفقاً للقانون الانتخابي رقم ١٦ للعام ٢٠٠٤. والواقع أن هذه الطريقة بعيدة عن الروح الديمقراطية لأنها تحرم الناخب من حرية اختيار ممثليه، ما أثر بشكل مباشر على القوى السياسية العراقية التي انبثقت عن الانتخابات، التي عبّرت عن رأي فئات من المجتمع العراقي، بحيث تكونت هذه القوى على أساس قومي وديني ومذهبي وعشائري، كمؤشّر على بدائية التفكير السياسي الذي اعتمد على تحالفات سياسية هشّة وصيغة سياسية توافقية.
- صدر القانون رقم ١٦ في العام ٢٠٠٥ بدلاً من قانون العام ٢٠٠٤ المشار إليه آنفاً، واعتمد الدوائر المُتعدّدة (كل محافظة دائرة إنتخابية)، وحدّد ٢٧٥ مقعداً خُصص منها ٢٣٠ مقعداً للمحافظات و٥٥ مقعداً تعويضياً ليكون أكثر تمثيلاً للناخبين. لكنّ البعض اعتبر هذا

#### السياق العام

بعد سقوط النظام السياسي السابق في العام ٢٠٠٣، شهد العراق تأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة، وعلى الرغم من أن الكثير منها ما زال في طوره الجنيني، لكنّه يُعدّ بشكل أو بآخر، نواة طبيعية لمتاليات مجتمع مدني طوعي مستقبلي في العراق.

بلغ عدد هذه المنظمات المُسجّلة في وزارة التخطيط خلال السنة الأولى من التغيير السياسي نحو ٩٧٧ منظمة<sup>٢</sup> (جواد، ٢٠٠٤، ص ١٣). ووفقاً للإحصاءات المعتمدة من وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، بلغ عددها نحو ٥٠٧١ في العام ٢٠٠٦<sup>٣</sup> (حافظ، ٢٠٠٩، ص ٣١٤-٣١٥) موزعة تبعاً لاختصاصات منوّعة وعلى مختلف محافظات العراقية (ينظر الجدول رقم ١). من ثمّ انخفضت إلى ٣١٥ منظمة في العام ٢٠١٥، من ضمنها ٩٠٠ منظمة في إقليم كردستان. قبل أن يرتفع عددها مجدداً إلى نحو ٤٠٠٠ منظمة في العام ٢٠١٨<sup>٤</sup> (التميمي، ٢٠١٨). مع الإشارة إلى وجود عدد من المنظمات غير المُسجّلة رسمياً.

في الواقع، يكفل الدستور العراقي الصادر في العام ٢٠٠٥ حق تشكيل منظمات المجتمع المدني، إذ نصّت المادة ٥ منه على: «حرص الدولة على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها»<sup>٥</sup> (العراقي، ٢٠٠٥)، وكذلك يحفظ قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت الصادر في العام ٢٠١٤ حقّ تشكيل منظمات المجتمع المدني. وبذلك اكتسبت هذه المنظمات وصفاً دستورياً وقانونياً.

أبرز التغيير السياسي مطالب شعبية تطال جوانب الحياة كافة، وتبرز على رأس القائمة مطالب الديمقراطية وإتاحة الفرصة لتحقيق شروطها ومتطلباتها، وصولاً إلى بناء مجتمع متوازن عبر مطالبة هذه المنظمات بالمشاركة في إصلاح وتغيير عدد من المشكلات ومنها قانون الانتخابات.



الحزب الشيوعي العراقي والناشطون المدنيون والمستقلون والتيار الصدري، ومن المنظمات تبرز جمعية الأمل العراقية، ومجلس السلم والتضامن العراقي، ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية، وشبكة عين، وشبكة النساء العراقيات، ومنظمة شمس، والمركز المدني للإصلاح القانوني، ومركز دراسات حوكمة للسياسات العامة.

#### ثانياً: الجدول الزمني للمشكلة

منذ انهيار النظام السابق، بيّنت الأحداث أن قانون الانتخاب في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ جاء بما يلائم وصول الأحزاب الكبيرة إلى مجلس النواب وتشكيل الحكومة من هذه الأحزاب نفسها. لذلك كان هناك ترسيخ لاستبداد الأحزاب الكبيرة وضعف أو عدم تمثيل الأحزاب والمكونات الصغيرة، ما تطلب تعديل قانون الانتخابات. وأدى بالعديد من المنظمات إلى فضح هذه العيوب بدءاً من نظام القائمة المغلقة ثم المفتوحة المقيدة، وبعدها نظام «سانت ليغو» المعدل الذي ضمن وصول الأحزاب الكبيرة إلى مجلس النواب، ما حدا بالمنظمات إلى تقديم اعتراضات عديدة حول اعتماد هذا النظام كونه يتعارض مع إرادة الشعب، ولأن مفوضية الانتخابات العليا المستقلة ليس لديها صلاحية قانونية لإجراء أي تعديل إنتخابي بتأثير من مجلس النواب. فصدرت دعوات لإعادة صياغة القانون بما يكفل مراعاة النصوص الدستورية الواردة في المواد (٤٦، ٤٧، ٥٧) من الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥، مع الإبقاء على نظام الانتخاب الفردي والمباشر وتقسيم الدوائر الإنتخابية نسبياً وفقاً لعدد سكان كل محافظة (وهو ما يتطلب إجراء تعداد سكاني للعراق)، وإلغاء نظام الكوتا التعويضية عملاً بنص المادة ٤٧ من الدستور التي لم تتضمن أي إشارة لمثل هذه الصيغة، وزيادة الكوتا النسائية. وقد كانت استجابة منظمات المجتمع المدني سريعة في تحديد المشكلة والمطالبة بتعديل القانون بدءاً من العام ٢٠١١ وصولاً إلى العام ٢٠١٨، إلا أن استجابة الحكومة والبرلمان كانت دون مستوى الطموح، بحيث تضمن القانون وتعديلاته ضمان وصول الأحزاب الكبيرة إلى البرلمان والحكومة.

#### ثالثاً: دور ممثلي منظمات المجتمع المدني وانخراطهم في القضية

عملت منظمات المجتمع المدني العراقية على حث مجلس النواب والحكومة لإجراء تعديلات على قانون الانتخابات، الذي صمّم بما يضمن تصدر الأحزاب الكبيرة للمشهد السياسي وعدم وصول مرشحين كفوئين، فضلاً عن عدم وصول الأحزاب الصغيرة وغياب المعارضة السياسية في مجلس النواب. ونتج عن هذه المظاهر عدم استقرار سياسي ومجتمعي، وهو ما يتطلب وجود نظام إنتخابي يضمن تمثيلاً أوسع للشعب العراقي، يجمع بين العدالة والتمثيل الواسع، بما يؤدي إلى استقرار الحياة السياسية والاجتماعية. لذلك عقد عدد من منظمات المجتمع المدني ندوات ومؤتمرات وتظاهرات وورش عمل ومقابلات مع مسؤولين حكوميين وعدد من المفوضين في مفوضية الانتخابات العليا المستقلة، بتفاعل وحضور متخصصين

القانون معيماً كونه لم يعتمد على تعداد سكاني يفترض إجراؤه قبل الانتخابات لمعرفة عدد السكان وفقاً لكل محافظة وعدد الناخبين فيها ومنعها مقاعد في مجلس النواب بما يتناسب مع عدد سكانها. ونتيجة لذلك لم يحصل أي حزب أو ائتلاف على الغالبية السياسية، ما دفع إلى اعتماد التوافقية السياسية عبر لجوء القوى السياسي إلى تشكيل تحالفات وتوافقات سياسية مع المكونات الصغيرة، وأيضاً لم يتمكن أي كيان سياسي من الحصول على غالبية ثلثي أعضاء البرلمان اللازمة لانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. فأدت هذه التوافقات إلى اصطاف طائفي وديني وعشائري ومذهبي، في حين لم تحصل الأقليات على تمثيل يضمن لها حقوقها السياسية، وأصبح لقادة الكتل الرئيسية الكلمة النهائية في تحديد المناصب السياسية والوزارات والوظائف الأخرى، فضلاً عن غياب المعارضة السياسية بسبب دخول الكتل الصغيرة في اتفاقيات سياسية مع الكتل الكبيرة مقابل منحهم بعض المناصب الحكومية.

بدأت المرحلة الثالثة بتشريع قانون جديد للانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ الصادر في العام ٢٠٠٥ بالقانون رقم ٢٦ للعام ٢٠٠٩، وتضمن عدداً من التعديلات منها: منح كوتا للمكونات من المقاعد التعويضية على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حال مشاركتهم في القوائم الوطنية الأخرى،\* والعمل بالدوائر المتعددة، وزيادة عدد المقاعد في مجلس النواب إلى ٣٢٥ مقعداً نتيجة زيادة النمو السكاني للمحافظات بنسبة تراوح بين ٢,٨٪ و ٣٪، وتوزيع ٣١٠ مقاعد على المحافظات و١٥٥ مقعداً تعويضياً، على أن يجري احتسابها وفقاً للقاسم الانتخابي الذي يقضي بتقسيم مجموع عدد الأصوات الصحيحة لجميع الكيانات السياسية في الدائرة الواحدة، مطروحاً منها الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها المكونات، مقسوماً على عدد المقاعد العاة لتلك الدائرة، مع استبعاد كل كيان سياسي يقل مجموع أصواته الصحيحة عن القاسم الانتخابي.\*<sup>١</sup> وأيضاً توزع المقاعد على المرشحين، إذ يعاد ترتيب المرشحين داخل القائمة المفتوحة استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح من الأعلى إلى الأدنى، وإذا تساوى مرشحان أو أكثر في القائمة الواحدة يتم اللجوء إلى القرعة. علمياً، صيغ هذا القانون لصالح القوى السياسية الكبيرة، ومنح الحق للكيانات السياسية بترشيح من يفضلون، بحيث وصل إلى البرلمان المرشحون ذو الأولوية على قوائم أحزابهم.

بدأت المرحلة الرابعة بإصدار القانون رقم ٤٠ للعام ٢٠١٤، واعتمد نظام «سانت ليغو» المعدل\* إذ نصت المادة ١٤ منه على توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفق الآتي<sup>(٢)</sup> (العراقي، ٢٠١٣):

• تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد (١,٦، ١,٣، ١,٥، ١,٧، ١,٩، ١,٥) وإلخ) وبعدها المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية مع مراعاة حصول المرأة على ٢٥٪ على الأقل من عدد المقاعد.

• توزع المقاعد داخل القائمة من خلال إعداد ترتيب تسلسلي للمرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم، فيكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات، والأمر نفسه بالنسبة إلى باقي المرشحين، وفي حالة التساوي بعدد الأصوات يتم اللجوء إلى القرعة. وجرت تعديلات عديدة على هذا القانون<sup>(٣)</sup> (العراقي، ٢٠١٨):

« الأول: القانون رقم ١ في العام ٢٠١٨ الذي قضى بتقسيم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية وفقاً لنظام «سانت ليغو» المعدل (١,٧، ١,٣، ١,٥، ١,٩) وبعدها المقاعد المخصصة للدائرة الإنتخابية.

« الثاني: زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى ٣٢٩، من ضمنها ٣٢٠ مقعداً للمحافظات و٩٥ مقاعد كوتا، لكن من دون إجراء أي تعديل على نظام «سانت ليغو» المعدل.

« الثالث: انتداب ٩ قضاة بدلاً من المفوضين لإدارة مجلس المفوضية العليا للانتخابات إلى حين مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات.

بناءً عليه، رسخت هذه القوانين وتعديلاتها تقدم القوائم الكبرى وعدم وصول الأحزاب والمكونات الصغيرة إلى مجلس النواب، واقتصار وجود النساء بنسبة ٢٥٪، وهي النسبة الدنيا التي ينص الدستور عليها وتطالب بها منظمات المجتمع المدني في العراق.<sup>(٤)</sup> (أدور، ٢٠١٨). لذلك ازداد وعي العراقيين بضرورة تعديل قانون الانتخابات ليحقق تمثيلاً أوسع للشعب العراقي، وانعكس ذلك بوضوح عبر التظاهرات من ضمنها التظاهرة المليونية في ساحة التحرير في بغداد بتاريخ ١٧/٢/١٧ (٥) (الباحث، مشاهدات، ٢٠١٧)، التي ضمت عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني العراقية والقوى اليسارية والليبرالية والمدنية وعدد من الحركات الدينية، ومن أبرز القوى السياسية نذكر

في الشأن الانتخابي والسياسي، فضلاً عن توجيه رسائل إلى الحكومة. وساعدها في ذلك حملات تظمت على شبكة التواصل الاجتماعي. وأبرز هذه المنظمات جمعية الأمل العراقية، ومجلس السلم والتضامن العراقي، ومنظمة تموز، وشبكة عين، ومنظمة شمس، وشبكة النساء العراقيات، ومنظمة الإنسان الجديد، ومنظمة النجاح في كردستان.

القرار السياسي ولم تستطع منظمات المجتمع المدني التأثير بشكل عام على صناع القرار السياسي. بمعنى آخر، كانت نشاطات منظمات المجتمع المدني دون مستوى الطموح الذي تنشده\*٩\*، وفشلت في تعديل أو إلغاء أو تغيير قانون الانتخابات ليصبح ذات تمثيل أوسع.

#### سابعاً: النتائج

كانت نشاطات منظمات المجتمع المدني العراقية المختلفة دون مستوى الطموح، ولم تستطع التأثير على صناع القرار السياسي لتعديل أو إلغاء القانون الانتخابي، التي كانت حكومة بإرادة القوى السياسية الكبيرة. كذلك لم تنجح هذه المنظمات في التأثير على مجلس النواب والحكومة العراقية لإجراء التعديلات المطلوبة والضرورة الكفيلة بتشريع قانون إنتخابي يسهم في تمثيل أوسع وأكثر عدالة للشعب العراقي، علماً أن نشاط هذه المنظمات كان مُمنهجاً وقانونياً وطوعياً، ولكنها فشلت في التأثير على تعديل قانون الانتخابات.

والجدير ذكره أن غالبية الداعين إلى هذه النشاطات هم من المتطوعين في هذه المنظمات لم يحصلوا على أي بدل مادي أو أجر.

#### رابعاً: الاستراتيجيات والتكتيكات (٦) (أدور، ٢٠١٨)

تباينت نشاطات منظمات المجتمع المدني العراقية في تأطير المشكلة.

- قسم منها أكد على دور التظاهر في إظهار أخطاء وثرغات وغبن قانون الانتخابات للحكومة والبرلمان.

- قسم منها لجأ إلى عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل لدراسة القانون بصورة نقدية.

قسم آخر عقد لقاءات وحوارات مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين وأعضاء المفوضية. وكانت حملات التواصل الاجتماعي بارزة لإظهار ثغرات هذه القوانين والغبن الكامن فيها، وهو ما ساهم في توضيح مخاطر القانون وتشكيل وعي سياسي قانوني لدى الجمهور بضرورة تغيير القانون أو تعديله على الأقل.

الجدير ذكره أن عدد من منظمات المجتمع المدني نشطت في أكثر من مجال (تظاهرة، ندوة، مؤتمر، لقاء)، وقدمت دعاوى إلى المحكمة الاتحادية لحث البرلمان والحكومة على تغيير قانون الانتخابات.

#### خامساً: العوامل المؤثرة أو اللحظات التحويلية

تأثر النظام الانتخابي في العراق بعدد من العوامل، بعضها داخلية مثل العوامل الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وأخرى خارجية تمثلت بدور الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتبين أن العامل الديني هو أكثر العوامل الداخلية تأثيراً في النظام الانتخابي بنسبة ٥٦,٦%، يليه العامل السياسي بنسبة ٢٨%، ومن ثم العامل الثقافي (١١%) والعامل الاقتصادي (٤%) (العيساوي، ٢٠١٣، ص ١٦١).

أصبحت الدولة غطاءً للكيانات الفائزة التي هيمنت على المشهد السياسي العراقي، وحاولت الحفاظ على النظام الانتخابي وألياته بدءاً من العام ٢٠١٤ (القائمة المغلقة)، مروراً بالقانون الأخير (سانت ليغو المعدل)، وهو ما ترتب عنه تمثيلاً غير عادل لبعض المحافظات لصالح تضخيم تمثيل محافظات أخرى، ونتج عنه أيضاً سياسات ركيكة وضعتها المكونات الفائزة، عبرت عن وجهات نظر ضيقة لا تمثل الرأي العام العراقي بسبب المحاصصة الحزبية والطائفية والتوافقية التي عملت بموجبها القوى السياسية العراقية. لذلك هناك علاقة بين النظامين السياسي والانتخابي، دفعت منظمات المجتمع المدني إلى التشديد على فكرة سعي النظام السياسي إلى الضغط باتجاه صياغة قانون انتخابات، في حين لم يكن النظام السياسي مؤثراً في تحديد حركة نشاطات هذه المنظمات ولا السلطات الدينية، بل كانت المرجعية الدينية، ممثلة بالسيد السيستاني، من أوائل الداعين إلى اعتماد القائمة المفتوحة<sup>٨</sup> (توفيق، ٢٠١٨).

لقد كانت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي مساندة لمنظمات المجتمع المدني ولضرورة التغيير أو الإصلاح أو تعديل قانون الانتخابات، وقد ساهمت معاً في الضغط على مجلس النواب والحكومة. علماً أن هذه المنظمات لم تخضع غالباً للتأثير السياسي والحكومي من جهة، ولكن النظام السياسي لم يستجيب لضغوطات منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

#### سادساً: اللحظات التحويلية

في الواقع، لم تبرز أية لحظات تحويلية في محاولة الضغط على الحكومة أو مجلس النواب لتعديل قانون الانتخاب بما يضمن تمثيلاً أوسع وأكثر عدالة، بحيث لم تكن هذه العملية متابعة من قبل صناع

وهو ما يتبناه الخاضعين للدراسة، إذ توزعت إجاباتهم على سؤال: هل أسهمت منظمات المجتمع المدني بالضغط على مجلس النواب العراقي لتعديل قانون الانتخابات؟ كالآتي: ٦٠,٣% لا أتفق، و ٣٧,٣% محايد، و ١٢,٤% أتفق. فيما توزعت إجاباتهم على سؤال: هل يسهم قانون الانتخابات الحالي بتحقيق تمثيل حقيقي للشعب العراقي؟ كالآتي: ٧,٣% أتفق، و ١٥,٥% محايد، و ٧٧,٢% لا أتفق.

#### ثامناً: الخلاصة

نتج عن ذلك دروس مهمة وهي:

- الأول: فشل منظمات المجتمع المدني العراقية في التأثير على تعديل قانون الانتخابات.
- الثاني: تأثير القوى السياسية الكبيرة على بقاء قانون الانتخابات ما أهلها للبقاء في سدة السلطة وفي البرلمان.
- الثالث: عدم استجابة مجلس النواب والحكومة العراقية لضغوطات ونشاطات منظمات المجتمع المدني العراقية وعدم وجود حماية لهذه المنظمات.
- الرابع: أبرز الدروس المستفادة من المجتمع المدني العراقي في قضية تعديل قانون الانتخابات هي:
  - ضعف دور المنظمات في التأثير على الحكومة والبرلمان.
  - وجود متغيرات دولية وداخلية تحول من دون عمل هذه المنظمات إزاء قضية تعديل القانون وإبقاء الوضع كما هو عليه.
  - على الرغم من كثرة أعداد هذه المنظمات، إلا أنها محدّدة وقليلة وتمارس دوراً ضاعطاً على الحكومة والبرلمان ولكنه غير مؤثر.
  - الخامس: ما زالت هذه المنظمات غير قادرة على التأثير في هذه القضية، وتسعى إلى تعديل القانون مستقبلاً.
  - السادس: ماذا تتعلم المجتمع المدني العراقي من هذه النشاطات؟
    - ضرورة الاستمرار بالضغط على الحكومة والبرلمان في سبيل تعديل قانون الانتخابات بما يتناسب مع التمثيل الواسع للمجتمع العراقي.
    - ضرورة توحيد عمل جميع المنظمات للإسهام بالضغط على الحكومة والبرلمان.
    - عدم وجود معارضة سياسية في العراق، كان ولا يزال من أهم الأسباب التي تحول دون التأثير والضغط على الحكومة والبرلمان، وزيادة حجم التأثير الضاعط عليهم.

١ - منها تظاهرة مليونية في ساحة التحرير بتاريخ ١٧/٢/٢٠١٧، وكذلك ندوة التعديلات الدستورية في ١٧/٢/٢٠١٧، ولقاء منظمات المجتمع المدني مع عضو اللجنة القانونية في البرلمان السيد قاسم العبودي



جواد، بلقيس محمد، (٢٠٠٤)، مؤسّسات المجتمع المدني، ط١، دار البلاغ، بغداد.  
حافظ، عبد العظيم جبر، (٢٠٠٩)، التحوّل الديمقراطي في العراق (الواقع والمستقبل)، ط١، مؤسسة مرتضى - مصر للكتاب العراقي، بغداد.  
مقابلة مع السيد محمد التميمي مدير المنظمات غير الحكومية في مجلس الوزراء العراقي في ١١/١٢/٢٠١٧.

الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥

مقابلة وحوار مع رئيس جمعية الأمل العراقية (هنا أدور) في بغداد بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٧.  
المكوّن المسيحي (٥) مقاعد توزع على محافظات بغداد، نينوى، كركوك، دهوك، إربيل، والمكوّن اليزيدي مقعد (١) في نينوى، والمكوّن الصابئي المندائي مقعد (١) في بغداد، والمكوّن الشبكي مقعد (١) في نينوى.

مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الواحدة لجميع الكيانات السياسية - الأصوات الصحيحة للمكوّنات  
القاسم الانتخابي = عدد المقاعد العامّة لتلك الدائرة

مجموع الأصوات الصحيحة لكلّ كيان سياسي  
القاسم الانتخابي =

ثمّ تخصّص المقاعد بموجب العدد الصحيح الناتج لكلّ قائمة، وفي حال وجود مقاعد متبقية فإنّها تعدّ شاعرة ويتمّ توزيعها استنادًا إلى الخطوة الآتية

توزيع المقاعد الشاعرة = مجموع أصوات الكيان × عدد المقاعد الشاعرة  
مجموع أصوات الكيان غير المنتقّدة في الدائرة

سانت ليغو المعدّل هي صورة معدّلة لنظام سانت ليغو تهدف إلى جعل عملية توزيع المقاعد أكثر عدلًا وفيها يتمّ تعديل القواسم لتصبح (١، ٣، ٥، ٧، ٩) وتطبق حاليًا في العراق.

ينظر قانون انتخابات رقم (٤٠) للعام ٢٠١٣ الصادر عن مجلس النواب العراقي

ينظر تعديلات قوانين الانتخابات الأول والثاني والثالث للعام ٢٠١٨

مقابلة وحوار مع رئيسة جمعية الأمل العراقية (هنا أدور) في ١١/١٢/٢٠١٧، المصدر السابق

الباحث، مشاهدات، ٢٠١٧.

مقابلة وحوار مع السيد الباحث الاجتماعي (دريد توفيق) عضو في منظمة الإنسان الجديد العراقية ومهتمّ بالشأن الانتخابي بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٧ في بغداد.

ينظر ويتصرف عن عبد العزيز علي: نظم انتخابات مجلس النواب العراقي بعد العام ٢٠٠٣، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٦١.

مقابلة وحوار مع السيد الباحث الاجتماعي (دريد توفيق) عضو في منظمة الإنسان الجديد العراقية ومهتمّ بالشأن الانتخابي بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٧ في بغداد.

شاطرنتي في هذا الرأي هنا أدور رئيسة جمعية الأمل العراقية والدكتور رعد سامي مدير معهد التّقيف الانتخابي في مقابلة معه يوم ١١/١٢/٢٠١٧.

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

## برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تُؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتمّ البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاحقًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

## معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.



معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi\_aub

@ifi\_aub